

آفاق الاقتصادية

Āfāqiqtiṣādiyya

مجلة علمية دولية محكمة تصدر نصف سنوياً عن
كلية الاقتصاد والتجارة بجامعة المرقب

رقم الإيداع القانوني بدارالكتب الوطنية: 50/2017

E-ISSN 2520-5005

معوقات التوسع في تطبيق صيغة التأمين التكافلي
دراسة تطبيقية: على شركة ليبيا للتأمين

د. أبو راوي عيسى قبقب

abugabgub@yahoo.co.uk

كلية الاقتصاد

جامعة الزاوية

د. مسعود علي عرفة

كلية الاقتصاد

جامعة الزاوية

المؤلفون Authors

Cite This Article:

إقتبس هذه المقالة:

الجعفري، الصادق امحمد. معوقات التوسع في تطبيق صيغة التأمين التكافلي – دراسة تطبيقية على شركة ليبيا للتأمين". مجلة آفاق اقتصادية y www.afaq.elmergib.edu.l 4 [7].

معوقات التوسع في تطبيق صيغة التأمين التكافلي دراسة تطبيقية: على شركة ليبيا للتأمين

Abstract

This paper aims to identify the obstacles affects in the expansion of utilizing formula Islamic insurance (Taqaful) in Libya Insurance Company, especially after the recent orientation to use the Islamic financial system in most Libyan financial institutions. So, this study identified a number of variables, which may affect the expansion of using Takaful insurance formula. These factors are: laws and regulations, company's direction, financial ability, management efficiency and the external conditions factor. This study relied on the questionnaire method in the data collection process. From the results of the statistical analysis, it was found that all the variables have an impact on the provision of Takaful insurance formula in Libya Insurance Company. The state's general policy ranked as the first, the external conditions ranked as the second, the expertise and efficiency factor in the company ranked as the third, the law and legislations ranked as the fourth, The company's handicaps came in fifth place, and the company financial strength factor ranked as sixth Among the factors affecting the company's ability to expand the provision of Takaful insurance formula.

المبحث الاول الاطار العام للدراسة

مقدمة:

تكمن فلسفة التأمين في إبعاد النتائج الضارة للحوادث التي تفرضها قوى الطبيعة على الافراد، وذلك بتوزيعها على مجموعة من الاشخاص بدلاً من ان يتحملها شخص واحد بمفرده، وقد تطورت هذه الفكرة لتصبح نظاماً قائماً بذاته ينحصر في إطار قانوني متمثل في شركات تأمينية مبني أساسها على تحمل جزء كبير من هذه الخسائر، وتطورت صناعة التأمين مع تطور الحياة الإقتصادية والاجتماعية حتى باتت تشغل مكاناً كبيراً في داخل المجتمعات الحديثة، كونها تسعى إلى المساهمة في تحقيق التقدم والرخاء بغض النظر إلى تحقيقها للأرباح.

ومع التطور المتسارع في البيئة الإقتصادية وخاصة التطور الملحوظ الذي شهدته صناعة التأمين واستجابة لرغبات ومتطلبات الحياة الإقتصادية والاجتماعية والتغير في ثقافة وشعور الأفراد بالحاجة إلى تأمينات لا يشوبها الغموض الشرعي، بدا التفكير في إنشاء مؤسسات مالية تأمينية تعمل وفق الشريعة الاسلامية وهو امتثالاً لأمر الله عز وجل في قوله تعالى ﴿وَتَعَاوَنُوا عَلَى الْبِرِّ وَالتَّقْوَى وَلَا تَعَاوَنُوا عَلَى الْإِثْمِ وَالْعُدْوَانِ﴾ سورة المائدة الاية (2)، كانت نقطة الإنطلاق إلى تبني فكرة إنشاء مؤسسات مالية تأمينية تحكمها ضوابط شرعية اسلامية وتكون مواكبة لأنشطة المؤسسات المالية الاخرى كالمصارف الاسلامية والتي تتعامل بقواعد وأسس المالية الإسلامية لأجل تحقيق الأمن والتغطية ضد المخاطر والأحداث المستقبلية من واقع التكافل والتضامن التي يقرها نظام التكافل الإسلامي والذي يقوم على أسس إيمانية وأخلاقية.

مشكلة الدراسة:

يعد موضوع التأمين الاسلامي (التكافلي) من المواضيع المهمة التي تطرح نفسها على الساحة المالية وخاصة في الدول التي تبني سياسات تطبيق الشريعة الإسلامية، والدور الذي تقوم به شركة ليبيا للتأمين كونها احد القطاعات الرئيسية والمهمة في ليبيا وذلك لما لها من أثر كبير في تشكيل ودعم الاقتصاد الليبي، وكونها من بين المؤسسات المالية التي سعت إلى تطبيق صيغ الشريعة الاسلامية في معاملاتها التأمينية قامت بفتح نافذة لتطبيق صيغة التأمين الاسلامي (التكافلي). عليه، يمكن بلورة مشكلة الدراسة في: (التعرف على اهم المعوقات التي تقف امام شركة ليبيا للتأمين دون التوسع في تطبيق صيغة التأمين التكافلي).

أهمية الدراسة:

تكمن أهمية الدراسة في التعرض إلى موضوع مهم من مواضيع التأمين الإسلامي والمتمثل في التأمين التكافلي وذلك لإثراء الدراسات المتعلقة بمجال العمل الاسلامي في المعاملات المالية.

اهداف الدراسة:

تهدف الدراسة إلى تحقيق الاهداف الآتية:

- أ. التعرف على مدى تأثير القوانين والتشريعات المحلية الخاصة بالتأمين على التوسع في تطبيق صيغة التأمين التكافلي.
- ب. التعرف على دور السياسة العامة للدولة في التوسع في اعمال التأمين التكافلي.
- ج. التعرف على العوامل الداخلية للشركة كالقدرة المالية وأثرها على التوسع في تطبيق صيغة التأمين التكافلي.
- د. تحديد دور الخبرات والكفاءات العاملة في شركات التأمين ومدى مساهمتها في عمليات التوسع في التأمين التكافلي.

هـ. الوصول إلى نتائج وتوصيات التي من شأنها أن تساعد العاملين بشركة ليبيا للتأمين موضوع الدراسة على تطوير استراتيجياتهم سعياً منهم إلى تحسين مستوى أداء التأمين التكافلي.

متغيرات الدراسة

تتمثل متغيرات الدراسة في العوامل المؤثرة سلباً بالتوسع في تطبيق صيغة التأمين التكافلي بشركة ليبيا للتأمين، وقد تم تحديد تلك المتغيرات في الآتي:-

1. التشريعات والقوانين.
2. السياسة العامة للدولة.
3. توجهات الإدارة.
4. القدرة المالية.
5. الخبرات والكفاءات.
6. الظروف الخارجية.

تعريف المتغيرات

1. **التشريعات والقوانين:** يقصد بها كافة القوانين والتشريعات التي تصدرها الهيئات التشريعية في الدولة والتي تنظم أعمال التأمين التكافلي بما لا يتناقض مع أحكام ونظم الشريعة الإسلامية.
2. **السياسة العامة للدولة:** يقصد بالسياسة العامة للدولة مدي اهتمام الدولة بالتوسع في تطبيق صيغة التأمين التكافلي ودعمها وتشجيعها لتصبح بديلاً عن التأمين التجاري (التقليدي).
3. **توجهات الإدارة:** يقصد بها توجهات الإدارة العليا لشركة ليبيا للتأمين وإدارتها التنفيذية فيما يخص بالتوسع في تطبيق صيغة التأمين التكافلي بما لا يتعارض وأحكام الشريعة الإسلامية.
4. **القدرة المالية:** تتمثل القدرة المالية في مدى قدرة شركة ليبيا للتأمين في توفير الأموال اللازمة للتوسع في تقديم صيغ التأمين التكافلي وذلك لتحمل كافة النفقات المالية اللازمة.
5. **الخبرات والكفاءات:** يقصد بها مدى توفر الخبرات والكفاءات المتخصصة لدى شركة ليبيا للتأمين والقادرة على إنجاح الشركة بالتوسع في تطبيق صيغة التأمين التكافلي.
6. **الظروف الخارجية:** يقصد بها الظروف المحيطة بشركة ليبيا للتأمين والتي تؤثر في عملية التوسع في تطبيق صيغة التأمين التكافلي، وتتمثل تلك الظروف في ثقافة المجتمع ومدى تقبله لصيغة التأمين التكافلي والظروف الراهنة التي تمر بها البلاد.

تساؤلات الدراسة:

1. بناءً على متغيرات الدراسة، تم وضع فروض الدراسة في شكل تساؤلات وهي كالتالي: هل القوانين والتشريعات المحلية المعمول تحفز شركة ليبيا للتأمين بالتوسع في تقديم صيغة التأمين التكافلي؟
2. هل للسياسة العامة للدولة دور في تشجيع شركة ليبيا للتأمين في التوسع في تقديم صيغة التأمين التكافلي؟
3. هل إدارة شركة ليبيا للتأمين تتجه نحو التوسع في تقديم صيغة التأمين التكافلي؟
4. هل تتوفر القدرة المالية لشركة ليبيا للتأمين في التوسع في تقديم صيغة التأمين التكافلي؟

5. هل تتوفر لدى شركة ليبيا للتأمين الخبرات والكفاءات البشرية اللازمة للتوسع في اعمال التأمين التكافلي؟

6. هل للظروف الخارجية دور في تشجيع شركة ليبيا للتأمين في التوسع في استخدام التأمين التكافلي؟

منهجية الدراسة:

إعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي وذلك بالتطرق إلى الكتب والمجلات العلمية المتخصصة المنشورة والغير منشورة والدوريات والبحوث والدراسات المتاحة العربية منها والأجنبية للوقوف على ما تناولته الأدبيات المختلفة في الوصف الدقيق للبيانات، والتحليل المنطقي للمعلومات لفهم أبعاد ومتغيرات هذه الدراسة. أضيف إلى ذلك ما تناولته النشرات والتقارير التي تصدر عن شركة ليبيا للتأمين.

أسلوب جمع البيانات :

استندت الدراسة في تجميع البيانات على تصميم استمارة استبيان تفي بمتطلباتها وأهدافها، باعتبارها من أكثر أدوات جمع البيانات شيوعاً واستخداماً بالإضافة إلى إجراء مجموعة من المقابلات الشخصية بغرض الإجابة على الاستفسارات التي قد تكون غير واضحة للمستقضي منهم مع توضيح الهدف من هذه الاستمارات ومدى أهميتها مع إثارة بعض المواضيع التي من شأنها أن تسهم في إثراء الدراسة، مع الأخذ بعين الاعتبار لوجهات نظرهم وملاحظاتهم حول متغيرات ومفاهيم الدراسة.

الدراسات السابقة:

1- دراسة: (لال الدين؛ أبو هواره، 2011) بعنوان: " تجربة التأمين التعاوني الماليزية"

هدفت الدراسة إلى استعراض التجربة الماليزية فيما يتعلق بالتأمين التكافلي وذلك من حيث نشأة شركات التكافل الماليزية وأنجازاتها والعلاقات التعاقدية المنظمة لتلك الشركات مع بيان العوائق والصعوبات التي تواجه تجربة التكافل الماليزية ومكامن تطويرها، عليه فإن الدراسة توصلت إلى أنه بالرغم من وجود عوامل أدت إلى نجاح التأمين التكافلي في ماليزيا إلا أن هناك عدد من العوائق أمام نجاحه، فمن العوامل الأساسية وراء نجاح التأمين التكافلي بماليزيا والتي حددتها الدراسة تتمثل في دعم الدولة وخصوصاً المصرف المركزي الماليزي لصناعة التكافل، وضوح الرؤية واستراتيجية العمل، وضوح الإطار القانوني وانضباطه، الاهتمام برأس المال البشري واخيراً قوة البنية التحتية. أما أبرز العوائق فتتمثل في قلة الإطارات المتخصصة في التكامل، عدم الحسم في قضايا شرعية عالقة، تداخل البعد القانوني والتجاري، ضعف السرعة والكفاءة في توفير الخدمات، ضعف تطوير المنتجات وتوسيع الخدمات، عدم تكافؤ المنافسة مع شركات التأمين التقليدي واخيراً ضعف ثقافة التكافل وقلة التوعية الدينية به.

أما أهم التوصيات التي خرجت بها الدراسة فتمثلت في ضرورة عقد دراسات تبحث كيفية قيام المصرف المركزي الماليزي بانجاح صناعة التأمين التكافلي، وضرورة عقد علاقات تعاون بحثية بين الجامعات والمراكز البحثية التي تهتم بالتكافل الإسلامي لنقل الخبرات وتطوير التأمين التكافلي، وأخيراً ضرورة مد جسور التعاون مع مؤسسات التكافل الفاعلة في ماليزيا للتعرف على خبره الماليزية في مجال التكافل ونقل أفضل تطبيقاتها.

2- دراسة: (الشريف، 2013) بعنوان "تجربة التأمين التكافلي في سلطنة بروناي دار السلام: دراسة تطبيقية"

هدفت هذه الدراسة الى البحث في تجربة التأمين التكافلي في سلطنة بروناي دار السلام، وتقويمها وذلك من خلال التعرف على رأي العملاء في خدمات التأمين التكافلي وموقفهم من جودتها، وتمثلت تلك النتائج في أن عملاء شركات التأمين التكافلي يشعرون بعدم الرضا لما تقدمه هذه الشركات حول التعريف بمنتجات وأنواع الخدمات المتوفرة لديها، كما أن غالبية أفراد العينة لديهم وثائق تأمين اجبارية على السيارات، ويرجع ذلك إلى إلزاميتها من قبل القانون في بروناي وليس بمحض إرادتهم، أيضاً هناك صعوبة للحصول على التعويضات المالية عند وقوع الخطر ويرجع ذلك إلى أن الاجراءات الادارية لدى شركات التأمين التكافلي طويلة ومعقدة. وأخيراً فإن طول فترة الانتظار من أجل إتمام اجراءات التسجيل والإشتراك والحصول على وثائق التأمين التكافلي تعتبر من الصعوبات التي تواجه عملاء شركات التأمين التكافلي في بروناي.

من ناحيه اخرى قدمت الدراسة عدد من التوصيات وكانت أهمها العمل على إستغلال سيمة أن معظم سكان بروناي يدينون الدين الاسلامي مما يعد ميزة ايجابية تدفع إلى ترويج التأمين التكافلي مع توفير المزيد من التدريب لموظفي شركات التأمين التكافلي، وتطوير أنظمة المعلومات وقواعد البيانات لدي شركات التأمين التكافلي لتحسين خدمة العملاء.

3- دراسة: (أبوشنب، 2013) بعنوان: "أثر التحديات الميدانية على صناعة التأمين التكافلي بالمملكة العربية السعودية"

هدفت هذه الدراسة إلى توضيح مدى تأثير التحديات الميدانية على صناعة التأمين التكافلي بالمملكة العربية السعودية. عليه، قامت الدراسة بتسليط الضوء على الأنواع المختلفة للتحديات الميدانية التي تؤثر على صناعة التأمين التكافلي بالمملكة العربية السعودية وتمثل تلك التحديات في: (1) التحديات الشرعية، (2) التحديات المتعلقة بالمشاركين، (3) التحديات المتعلقة بعمليات إعادة التأمين، (4) ندرة العنصر البشري المؤهل. ومن ناحية أخرى، إستعرضت الدراسة الأهمية التي تولى إلى تنمية الجانب التسويقي ونشر الثقافة التأمينية التكافلية وذلك بغرض تنمية صناعة التأمين التكافلي بالمملكة العربية السعودية.

4- دراسة: (صليحة، 2015) بعنوان: "متطلبات تنمية نظام التأمين التكافلي: تجارب عربية"

هدفت الدراسة إلى تسليط الضوء على أهم المتطلبات الضرورية لتنمية نظام التأمين التكافلي. عليه، أوضحت الدراسة إلى أن تنمية صناعة التأمين التكافلي تتطلب ضرورة تنمية عدد من الجوانب والمتمثلة في الجانب القانوني المنظم لصيغ التأمين التكافلي، يضاف إلى ذلك ضرورة تنمية دور الرقابة الشرعية بنوعيتها الداخلي أو خارجي (الرقابة الداخلية أو الرقابة الخارجية)، كما أوضحت الدراسة إلى ضرورة تنمية الجانب المالي لشركات التأمين الخاصة بتطبيق صيغة التأمين التكافلي وذلك من أجل توفير السيولة الكافية لتغطية المخاطر التي تؤمن عليها، أيضاً عملت الدراسة على وجوب تنمية الجانب الفني وذلك من خلال تطوير الخدمات التأمينية التكافلية مع تحقيق التأهيل المتكامل للموارد البشرية فيما يتعلق بالجانبين الفني والشرعي لصيغة التأمين التكافلي، مع ضرورة الاهتمام بنشر ثقافة التأمين التكافلي.

المبحث الثاني الاطار النظري للدراسة

اولاً: مفهوم وطبيعة التأمين التكافلي:

بالرغم من الحدائة النسبية لصيغة التأمين التكافلي إلا أنها تعتبر تجربة رائدة وأصيلة من حيث التطبيق، مما يعني ان مصطلح التأمين التكافلي من المصطلحات الحديثة نسبياً (حضري؛ بغدادي، 2012، ص2)، حيث تركز فلسفة التأمين التكافلي بوجه عام على فكرة مفادها توزيع المخاطر الناتجة عن موقف او حدث معين على مجموعة من الافراد المتضامنين والمشاركة بينهم في تحمل تلك المخاطر بدلاً من تحمل نتائج تلك المخاطر من قبل طرف واحد ألا وهو الشخص الذي وقعت عليه، وأثبتت الحياة العملية أن كل فرد قد يتعرض لأنواع مختلفة من المخاطر سواء كانت هذه المخاطر شخصية تهدد حياته أو مادية تفقده أمواله مما ينشأ عنه أعباء قد لا يستطيع الفرد تحملها بمفرده، لذلك فان نشاط التأمين هو وسيلة استخدمت منذ قديم الزمان وذلك لمعالجة أثار الأضرار والمخاطر التي قد تحل بالمؤمن لهم (معمري؛ الحاج، 2012، ص5).

ومع التطور التكنولوجي والاقتصادي وسيطرة الجانب المادي على الحياة وتخلي بعض المجتمعات عن مسؤوليتها في تحقيق التكافل بين رعاياها فقد ازدادت الحاجة إلي التأمين بكل أشكاله وخصوصاً التأمين التكافلي في المجتمعات الإسلامية، لذا اقتضي الأمر وجود هيئات تربط وتنظم العلاقات التكافلية بين الأفراد، ومن هذا المنطلق كانت الحاجة ملحة الى التخصصية في خدمات التأمين، حيث برزت شركات تنصدر هذا المشهد وتقوم بتأسيس شركات تأمين اسلامية، والذي جاءت تحت جملة من المسميات من بينها شركات التأمين التعاوني او التبادلي او التأمين التكافلي (عفانة، 2010، ص13).

ومما تقدم فانه يمكن تعريف التأمين التكافلي على أنه "عقد تبرع لصالح مجموعة المشتركين؛ يلتزم بموجبه المؤمن له بسداد الاشتراكات التكافلية المتفق عليها بالقدر والأجل المتفق عليه، على ان تلتزم هيئة المشتركين بتعويضه عن الضرر الفعلي حال تحققه، وذلك وفق المبادئ والشروط والضوابط الفنية المنصوص عليها والتي لا تتعارض مع أحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية (الخليفي، 2010: 16).

كما عرف التأمين التكافلي من طرف هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية (AAOIFI) على أنه "تقديم الحماية بطريقة تعاونية مشروعة خالية من الغرر المفسد للعقود والربا وسائر المحظورات وذلك بتقديم المؤمن له اشتراكات متبرع بها كلياً أو جزئياً لتكوين محفظة تأمينية تدفع منها التعويضات عند وقوع الضرر المؤمن عليه، وما يتحقق من فائض بعد التعويضات والمصاريف واقتطاع الاحتياطات يوزع على حملة الوثائق (المؤمن لهم).

عليه فأن نظام التأمين التكافلي يركز على فكرة التعاون بين مجموعة من الأفراد (المؤمن لهم) الذين يكونون مؤسسة أو شركة أو جمعية تعاونية، حيث يتحملوا جميعاً المخاطر التي قد تحدث في المستقبل وذلك بالتعويض عن تلك المخاطر بتوزيع ذلك التعويض فيما بينهم مما يؤدي إلى تخفيف أعباء وأثار تلك المخاطر على المؤمن لهم.

ثانياً: العلاقات التعاقدية في التأمين التكافلي:

للتأمين التكافلي عدد من العلاقات التعاقدية تتمثل في الآتي: (عفانه، 2010، ص12)

- أ. العلاقة بين المساهمين في شركة التأمين التكافلي هي علاقة مشاركة.
- ب. العلاقة بين شركة التأمين التكافلي وبين صندوق حملة الوثائق هي علاقة الوكالة من حيث الإدارة، أما من حيث الاستثمار فهي علاقة مضاربة أو وكالة بالاستثمار.
- ج. العلاقة بين حملة الوثائق وبين الصندوق عند الاشتراك هي علاقة التزام بالتبرع، والعلاقة بين المستفيد وبين الصندوق عند التعويض هي علاقة التزام الصندوق بتغطية الضرر حسب الوثائق واللوائح.

ثالثاً: اهداف التأمين التكافلي:

يهدف التأمين التكافلي الإسلامي إلى تحقيق جملة من الاهداف والمتمثلة في الآتي: (عامر، 2014، ص11)

1. يسعى إلى تحقيق التكافل والتعاون بين المؤمن لهم بما لا يتعارض مع الشريعة الإسلامية.
2. يوفر التأمين التكافلي الحماية التأمينية لأموال وأموال المؤمن لهم في ظل الشريعة الإسلامية.
3. العمل على تشجيع العمل.
4. تخفيض الأقساط التأمينية التي يدفعها المؤمن لهم.
5. حماية أموال المؤمن لهم والمساهمة في تحقيق الرفاهية الاقتصادية للأفراد بصفة خاصة والمجتمع ككل بصفة عامة.

رابعاً: أهمية نظام التأمين التكافلي:

تتمثل أهمية صيغة التأمين التكافلي في عدد من النقاط وهي كالتالي:- (فلاق، 2015، ص24-26)

1. تعد وظيفة تجميع رؤوس الأموال للمؤمن لهم أهم الوظائف التي يقوم بها نظام التأمين التكافلي، ويتم ذلك عن طريق قيام شركة التأمين بادخار الاشتراكات التي يدفعها المؤمن لهم عند التأمين على الحياة، والتي عادة ما تكون اشتراكات دورية بسيطة على أن تقوم بردها عند نهاية تاريخ العقد وذلك في حالة عدم تحقق الخطر المؤمن عليه مما يعطي الفرصة للمؤمن لهم بالاستفادة من استثمار مبلغ تلك الاشتراكات في أنشطة اقتصادية تحقق عوائد مرضية.
2. تحقق الأمان للمؤمن له، من خلال تعويضه عن الأضرار التي قد تلحق به في المستقبل عند تحقق الخطر المؤمن عليه، وهذا يؤدي إلى تشجيع المؤمن له بالدخول في استثمارات مختلفة دون الخوف من تحمل مخاطر الاستثمارات المختلفة.
3. وثائق التأمين التكافلي تعتبر أحد وسائل الائتمان المستخدمة في المعاملات التجارية، حيث تمكن المدين بالتأمين على ديونه لدى شركة التأمين لصالح الدائن، الأمر الذي يؤدي إلى التزام شركة التأمين بسداد مبلغ الدين في حالة إعسار المدين (المؤمن له) عن سداد التزاماته.

4. انعاش الحركة الإنتاجية والتجارية وذلك من خلال تمويل المشروعات الاقتصادية، ويتم ذلك باستثمار الأموال المدفوعة من قبل المشتركين (المؤمن لهم) في شكل أقساط تأمينية.

5- يساهم نظام التأمين التكافلي في دعم وترسيخ مبدأ التعاون والتكافل الذي نصت عليه الشريعة الإسلامية ﴿وَتَعَاوَنُوا عَلَى الْبِرِّ وَالتَّقْوَىٰ وَلَا تَعَاوَنُوا عَلَى الْإِثْمِ وَالْعُدْوَانِ﴾ سورة المائدة، الآية (2).

خامساً: مبادئ التأمين التكافلي الإسلامي:

لكي يكون عقد التأمين جائزاً من وجهة نظر الشريعة الإسلامية فلا بد أن يحتوي على مجموعة من المبادئ أو المعايير جاءت على النحو التالي:

أ. تفادي الربا (الفوائد):

في التأمين التجاري يلتزم المؤمن له بدفع أقساط تأمينية، في حين يلتزم المؤمن بدفع التعويض في حالة وقوع الضرر، أي انه عقد معاوضة ينتج عنه استبدال النقد بالنقد وهو ما يرفضه الشرع، أما صيغة التأمين التكافلي فتتركز على مبدأ التبرع بدفع اشتراكات بهدف رفع الضرر والغبن عن بعضهم البعض ابتغاء مرضاة وجه الله وهو ما يدل على خلو التأمين التكافلي من أي نوع من أنواع الربا امتثالاً لقول الله تعالى ﴿الَّذِينَ يَأْكُلُونَ الرِّبَا لَا يَقُومُونَ إِلَّا كَمَا يَقُومُ الَّذِي يَتَخَبَّطُهُ الشَّيْطَانُ مِنَ الْمَسِّ ۗ ذَٰلِكَ بِأَنَّهُمْ قَالُوا إِنَّمَا الْبَيْعُ مِثْلُ الرِّبَا ۗ وَأَحَلَّ اللَّهُ الْبَيْعَ وَحَرَّمَ الرِّبَا﴾ سورة البقرة الآية (275).

ب. تفادي الجهالة و الغرر(الغموض):

ينطوي عقد التأمين التجاري على الجهالة و الغرر، فعند التعاقد يجهل المؤمن ما إذا سيحصل على كامل أقساط التأمين أم لا في حالة حدوث الخطر مبكراً، من ناحية أخرى، يجهل المؤمن له ما إذا سيحصل على مقدار التعويض إذا لم يقع الخطر المؤمن عليه، أما النظام التكافلي فيمتاز بخلوه من كامل الشبهات التي نهي عنها الدين الإسلامي الحنيف (الاسرج، 2013، ص11).

ج. تفادي المقامرة و المراهنة (المجازفة):

في ظل صيغة التأمين التكافلي يظل ما يدفعه الفرد من أقساط تأمينية ملكاً له ما لم يحدث تعويضات أو خسارة، وبذلك يأخذ صفة المؤمن والمؤمن له، كما أن ما يتحصل عليه من تعويضات يعتبر تبرعاً من الآخرين (المؤمن لهم) عن طيب خاطر، وهذا يعزز روح الترابط والتكافل الاجتماعي في المجتمع وهو ما يؤدي إلى اختفاء شبهة المقامرة والمراهنة (زعتري، 2010، ص15).

د. تجنب الاستثمارات والأنشطة المخالفة لأحكام الشريعة الإسلامية:

وهو التزام شركات التأمين بإخضاع كل الأنشطة والاستثمارات التي تقوم بها والعقود التي تبرمها مع الغير لأحكام الشريعة الإسلامية (يس، 2014، ص150).

هـ. الرقابة الشرعية:

لغرض الاطمئنان من ان كل المعاملات والأنشطة التي تتم عن طريق شركات التأمين التكافلي تتم وفق قواعد وضوابط الشريعة الاسلامية يستلزم اخضاع تلك الأنشطة والمعاملات للرقابة الشرعية (زعترى، 2010، ص16).

سادسا: خصائص التأمين التكافلي:

للتأمين التكافلي عدد من الخصائص تتمثل في الآتي: (الحسن، 2012، ص53)

1. تجتمع لكل عضو صفة المؤمن والمؤمن له بحيث تصبح الأموال المدفوعة كأقساط تؤول لدفعها.
2. لا يوجد تمييز بين أفراد المجتمع عند التعامل بصيغة التأمين التكافلي.
3. يهدف نظام التأمين التكافلي الى توفير الخدمات التأمينية لكل من الفرد والمجتمع على حد سواء بافضل صورة ، وباقبل تكاليف.

سابعا: انواع شركات التأمين التكافلي:

هناك عدة أنواع لشركات التأمين التكافلي تتمثل في الآتي: (فلاق، 2014، ص53)

1. شركات التأمين التكافلي اللاربحي: يتكون رأسمال هذا النوع من شركات التأمين التكافلي من الاقساط والرسوم والاحتياطات المتراكمة، ويعمل هذا النوع من الشركات على جمع الاقساط واستثمارها لصالح المؤمن لهم (هيئة المشتركين)، وذلك لغرض تقوية مركزها المالي ورفع حصانها المالية ضد المخاطر المختلفة.
2. شركات التأمين التكافلي الربحي: ينتشر هذا النوع من الشركات في البلدان الإسلامية، حيث يشبه هذا النوع من الشركات شركات التأمين التقليدي (التجاري) بحيث يوجد لها حملة اسهم والذين يطالبون الشركة بإجراء توزيعات للأرباح مع التزام الشركة بدفع التعويضات عند وقوع الخطر.
3. شركات التأمين التكافلي على اساس الوكالة بدون أجر: هذا النوع من الشركات تقوم بتنظيم العمليات التأمينية على اساس جمع الاقساط او مبلغ التبرع ودفع التعويضات بدون أجر، ويتم تأسيس الشركة بناء على قيام مجموعة من المساهمين بإنشاء وتكوين شركة مساهمة وبناء هيكلها العام وهي تقوم على الالتزام بأحكام الشرع في جميع تعاملاتها .
4. شركات التأمين التكافلي على اساس الوكالة بأجر: وهذا النوع من الشركات يحصل على نسبة معينة من مبلغ التبرع (أقساط التأمين) مقابل ادارتها لعمليات التأمين من جميع الاقساط ودفع التعويضات وغيرها من الامور الفنية المتعلقة بالعملية، وتأخذ أيضا نسبة معينة من الارباح والفائض التأميني كأجر وكالة.

ثامنا: الفروق الجوهرية بين نظام التأمين التجاري ونظام التأمين التكافلي الإسلامي:

هناك عدد من الفروق الجوهرية التي توضح أسس التعامل بالتأمين التكافلي وأسس التعامل بالتأمين التجاري، والتي تم بيانها في الجدول التالي: (معممر؛ الحاج، 2012، ص6-7)

جدول رقم (01) أهم الفروقات بين التأمين التكافلي والتأمين التجاري

التأمين التجاري	التأمين التكافلي الاسلامي	
من عقود المعاوضات بحيث لا يخلو من الربا والغرر وغيره من المحظورات الشرعية.	عقود التبرعات تخلو من الربا وغيره من المحظورات الشرعية.	1.
يوجد بها لجنة فنية فقط .	يوجد بها هيئة رقابة شرعية.	2.
العلاقة القائمة بين المؤمن والمؤمن له تقوم على أساس تجاري تحكمه ظروف الطلب والعرض.	العلاقة القائمة بين المؤمن له والمؤمن هي أهم شركاء متضامنين في الغنم والغرم.	3.
لا يعود أصل أو أي جزء من قيمة القسط المدفوع بأي حال من الأحوال إلى المؤمن له.	يعود أصل قيمة القسط المدفوع إلى المؤمن له على أساس أنه فائض تأميني بعد استقطاع حصته من التعويضات والمصاريف.	4.
عائد استثمارات الأقساط المدفوعة من قبل المؤمن للمساهمين في شركة التأمين التجارية.	عائد استثمارات الأقساط المدفوعة من قبل المؤمن لهم توزع عليهم بعد استقطاع جزء منها كحصة للشركة باعتبارها مضارب لتلك الأموال (الأقساط).	5.
هدف الشركة الرئيسي تحقيق أقصى عائد ممكن.	هدف الشركة الرئيسي توفير وتنميته التعاون والتكافل بين أفراد المجتمع.	6.
أرباح شركة التأمين التجاري تتمثل في ناتج استثمار أموالها الذاتية والأرباح الناتجة عن عمليات التأمين المختلفة.	أرباح شركة التأمين التكافلي تتمثل في ناتج استثمار أموالها الذاتية وحصتها كمضارب لعائد استثمار فائض أقساط التأمين، ومقابل إدارتها لصندوق التأمين التعاوني.	7.
رأس مال شركة التأمين التجاري ثابت وهو يخص المساهمين فقط.	ينقسم رأسمالها إلى رأس مال ثابت وهو يخص المساهمين، ورأس مال متغير يخص حملة الوثائق.	8.

المبحث الثالث

الجانب العملي للدراسة

نبذة عن شركة ليبيا للتأمين:

تأسست شركة ليبيا للتأمين عام 1964 برأس مال و قدره (000,100) مائة ألف دينار ليبي لتكون بذلك أول مؤسسة مالية وطنية تعمل في مجال التأمين وإعادة التأمين، وفي عام 1971 آلت ملكية الشركة بالكامل للدولة الليبية وتم رفع رأس مالها إلى (10,000,000) مليون دينار ليبي، وفي سنة 2000 ضمت هيئة التأمين الطبي إلى شركة ليبيا للتأمين ورفع رأسمال المال إلى (50,000,000) خمسين مليون دينار ليبي وقد تمت خصخصة هذه الشركة عام 2008 وزيادة رأس المال ليصل إلى (70,000,000) مليون دينار ليبي لتبقى أكبر شركة تأمين تعمل في سوق التأمين الليبي، وتختص الشركة في التأمين على الحياة والتأمين الصحي وتأمين السيارات والتأمين التكافلي.

موقع الشركة: يقع مقر الشركة الرئيسي في العاصمة الليبية - طرابلس، في شارع صنعا - عمارة الامان .

خدمات الشركة: تقدم شركة ليبيا للتأمين باقة من الخدمات التأمينية يمكن سردها في النقاط التالية:

- التأمين البحري
- تأمينات الحريق
- تأمينات الطيران
- التأمينات العامة
- التأمين الصحي
- تأمينات الأشخاص والادخار
- تأمينات السيارات
- إعادة التأمين
- التأمين الطبي

استثمارات الشركة

تنقسم استثمارات الشركة الى الآتي:

1- استثمارات الشركة الداخلية وهي المساهمة في:

- مصرف التجارة والتنمية.
- مصرف الإجماع العربي.
- مصرف الوحدة.
- مصرف الصحارى.
- مصرف الادخار والاستثمار العقاري.

- مصرف السرى للتجارة والاستثمار.
- سوق المال الليبي.
- طيران البراق.
- شركة الوسيط المباشر للوساطة المالية.

2- استثمارات الشركة الخارجية وهي المساهمة في :

- الشركة العربية لإعادة التأمين.
- الشركة الأفريقية لإعادة التأمين.
- شركة النجمة الوطنية لإعادة التأمين.
- المنظمة الأفريقية للتأمين.
- معهد التأمين العربي.
- المجمع الأفرو آسيوي للطيران.
- الصندوق العربي لتأمين أخطار الحرب.

شركة ليبيا للتأمين (فرع التأمين التكافلي)

بدأت فكرة الاعداد والدخول في العمل بنظام التأمين التكافلي بشركة ليبيا للتأمين في اغسطس 2008 م، اي بعد تحول الشركة للقطاع الخاص وذلك بفتح نافذة على النشاط التكافلي كبداية من واقع الشريعة الاسلامية السمحاء من خلال لجنة اسلامية مختصة في مجال الصيرفة والمؤسسات المالية الاسلامية.

ومن هذا المنطلق وفي 1 / 1 / 2009 م باشر الفرع اعماله بعد فترة الإعداد والتجهيز بقرض حسن قيمته 500000 د.ل من الشركة الام (ليبيا للتأمين) وبكوادر ليبية تم تأهيلهم وتدريبهم بدورات خارجية مكثفة بدولة السودان الشقيق والتي لها باع طويل في هذا المجال، وقد تم تأسيس هذا الفرع من عدد 6 اقسام متخصصة في النشاط التأميني التكافلي.

ومن الملاحظ وفي فترة وجيزة تطور نشاط الفرع ولاقت باقة منتجاته التأمينية رواج بالسوق الليبي واستقل بذاته ماليا وإداريا وفنيا وحقق معدلات اداء جيدة.

ترميز بيانات الدراسة:

بعد ان تم تجميع استثمارات الاستبيان من عينة الدراسة، وفرزها وترتيبها استخدم الباحثان الطريقة الرقمية في ترميز البيانات، وبما أنه يقابل كل عبارة من عبارات محاور المتغيرات الأساسية للاستبيان قائمة تحمل عدد من الإختيارات رتبت وفقاً لمقياس ليكارت الخماسي (موافق بشدة - موافق - محايد - غير موافق - غير موافق بشدة)، حيث تم إعطاء كل من الإختيارات السابقة درجات لتتم معالجتها إحصائياً على النحو التالي : موافق بشدة (5) خمس درجات، موافق (4) أربع درجات، محايد (3) ثلاث درجات، غير موافق (2) درجتان، غير موافق بشدة (1) درجة واحدة.

واعتبر الوسط الحسابي مساوياً للرقم (3) باعتبار أن $3 = 5/5 + 4 + 3 + 2 + 1$ ، وبالتالي فإن المتوسطات الحسابية التي قيمتها أقل من (2) تعبر عن درجة موافقة متدنية، والمتوسطات الحسابية التي قيمتها أقل من (3) تعبر عن درجة موافقة دون

المتوسط، والمتوسطات الحسابية التي قيمتها أقل أو تساوي (4) وأكبر من (3) تعبر عن درجة موافقة فوق المتوسط، والمتوسطات الحسابية التي قيمتها أكبر من (4) وأقل أو تساوي (5) تعبر عن درجة موافقة مرتفعة.

تحليل البيانات الديموغرافية لعينة الدراسة:

جدول رقم (02) خصائص عينة الدراسة

النسبة المئوية	التكرار	الفئة	الخصائص
%75.7	28	ذكر	الجنس
%24.3	09	انثي	
%8.1	03	اقل من 30 سنة	العمر
%48.6	18	30 – 40 سنة	
%32.4	12	41 – 50 سنة	
%10.8	04	اكثر من 50 سنة	
%27.0	10	اقل من 10 سنوات	سنوات الخبرة
%45.9	17	10 – 20 سنة	
%24.3	9	21 – 30 سنة	
%2.7	01	اكثر من 30 سنة	
%2.7	01	ثانوية عامة او اقل	المؤهل العلمي
%48.6	18	دبلوم	
%48.6	18	بكالوريوس	
%00.0	00	ماجستير	
%00.0	00	دكتوراه	

يتضح من الجدول رقم (02) الذي يوضح خصائص عينة الدراسة أنها تتميز بالآتي:

- نسبة الذكور %75.7 من إجمالي عدد عينة الدراسة.
- أن نسبة %48.6 من عينة الدراسة أعمارهم (30 – 40 سنة) و %32.4 أعمارهم (41 – 50 سنة).
- أن نسبة %45.9 منهم لديه خبرة من 10 – 20 سنة و %27.0 لديهم خبرة اقل من 10 سنوات.
- أن نسبة %48.6 من عينة الدراسة يحملون مؤهل بكالوريوس ودبلوم بنفس النسبة لكل مؤهل.

اختبار تساؤلات الدراسة:

أ. معوقات تتعلق بالقوانين والتشريعات: بالنظر الى الجدول رقم (03) بالملحق يتضح أن المتوسطات الحسابية حول محور (معوقات تتعلق بالقوانين والتشريعات) جاءت كلها أكبر من 3 (المتوسط الافتراضي للمقياس الخماسي) أي أنها في اتجاه الموافقة، مما يشير إلى أن إجابات مفردات عينة الدراسة اتفقت على وجود معوقات تتعلق بالقوانين والتشريعات تعيق شركة ليبيا للتأمين بالتوسع في تقديم خدمة التأمين التكافلي، كما أن مستوى المعنوية لاختبار (t) أقل من 0.05 مما يتيح تعميم النتائج المتحصل عليها من العينة على مجتمع الدراسة.

ب. معوقات تتعلق بالسياسة العامة للدولة:

يتضح من الجدول رقم (04) بالملحق أن المتوسطات الحسابية حول محور (معوقات تتعلق بالسياسة العامة للدولة) جاءت كلها أكبر من 3 (المتوسط الافتراضي للمقياس الخماسي) أي أنها في اتجاه الموافقة، مما يشير إلى أن اجابات مفردات عينة الدراسة اتفقت على وجود معوقات تتعلق بالسياسة العامة للدولة تعيق شركات التأمين في ليبيا بالتوسع في تقديم خدمة التأمين التكافلي، كما أن مستوى المعنوية لاختبار (t) أقل من 0.05 مما يتيح تعميم النتائج المتحصل عليها من العينة على مجتمع الدراسة.

ج. معوقات تتعلق بالشركة:

يتضح من الجدول رقم (05) بالملحق أن المتوسطات الحسابية حول محور (معوقات تتعلق بالشركة) جاءت كلها أكبر من 3 (المتوسط الافتراضي للمقياس الخماسي) أي أنها في اتجاه الموافقة، مما يشير إلى أن إجابات مفردات عينة الدراسة اتفقت على وجود معوقات تتعلق بالشركة تعيق شركة ليبيا للتأمين بالتوسع في تقديم خدمة التأمين التكافلي، كما أن مستوى المعنوية لاختبار (t) أقل من 0.05 مما يتيح تعميم النتائج المتحصل عليها من العينة على مجتمع الدراسة.

د. القدرة المالية للشركة:

بالنظر إلى الجدول رقم (06) بالملحق يتضح أن المتوسطات الحسابية حول محور (القدرة المالية للشركة) جاءت كلها أكبر من 3 (المتوسط الافتراضي للمقياس الخماسي) أي أنها في اتجاه الموافقة، مما يشير إلى أن اجابات مفردات عينة الدراسة قد اتفقت على وجود معوقات متعلقة بالقدرة المالية للشركة تعيق شركة ليبيا للتأمين بالتوسع في تقديم خدمة التأمين التكافلي، كما أن مستوى المعنوية لإختبار (t) أقل من 0.05 مما يتيح تعميم النتائج المتحصل عليها من العينة على مجتمع الدراسة.

هـ. معوقات تتعلق بالخبرات والكفاءات العاملة بالشركة:

واستناداً الى الجدول رقم (07) بالملحق يتضح أن المتوسطات الحسابية حول محور (معوقات تتعلق بالخبرات والكفاءات العاملة بالشركة) جاءت كلها أكبر من 3 (المتوسط الافتراضي للمقياس الخماسي) أي أنها في اتجاه الموافقة، مما يشير إلى أن اجابات مفردات عينة الدراسة قد إتفقت على وجود معوقات تتعلق بالخبرات والكفاءات العاملة بالشركة تعيق شركة ليبيا للتأمين بالتوسع في تقديم خدمة التأمين التكافلي، كما أن مستوى المعنوية لإختبار (t) أقل من 0.05 مما يتيح تعميم النتائج المتحصل عليها من العينة على مجتمع الدراسة.

و. معوقات تتعلق بالظروف الخارجية:

من الجدول رقم (08) بالملحق يتضح أن المتوسطات الحسابية حول محور (معوقات تتعلق بالظروف الخارجية) جاءت كلها أكبر من 3 (المتوسط الافتراضي للمقياس الخماسي) أي أنها في اتجاه الموافقة، مما يشير إلى أن اجابات مفردات عينة الدراسة إتفقوا على وجود معوقات تتعلق بالظروف الخارجية تعيق شركة ليبيا للتأمين بالتوسع في تقديم خدمة التأمين التكافلي، كما أن مستوى المعنوية لإختبار (t) أقل من 0.05 مما يتيح تعميم النتائج المتحصل عليها من العينة على مجتمع الدراسة.

إجمالي نتائج محاور المعوقات التي تواجه شركات التأمين في ليبيا بالتوسع في تقديم خدمة التأمين التكافلي:

بالنظر الى الجدول رقم (09) يلاحظ أن متوسطات درجة إجابة مفردات عينة الدراسة حول المعوقات التي تواجه شركات التأمين في ليبيا بالتوسع في تقديم خدمة التأمين التكافلي. ومن الجدول يلاحظ أن متوسط الإجابة حول (معوقات تتعلق بالسياسة العامة للدولة) يساوي (4.15315)، وبالتالي فإن معوقات تتعلق بالسياسة العامة للدولة يعد أكبر المعوقات التي تواجه شركات التأمين في ليبيا بالتوسع في تقديم خدمة التأمين التكافلي، يليه معوقات تتعلق بالظروف الخارجية بمتوسط حسابي (4.07207)، والمعوقات المتعلقة بالخبرات والكفاءات العاملة بالشركة في المرتبة الثالثة بمتوسط (3.78378)، أما المعوقات المتعلقة بالقوانين والتشريعات جاءت في المرتبة الرابعة بمتوسط (3.73649)، وبتوسط حسابي (3.66216) أتت المعوقات المتعلقة بالشركة في المرتبة الخامسة، والقدرة المالية للشركة جاءت في المرتبة السادسة والأخيرة بمتوسط (3.46847).

الجدول رقم (09): يوضح إجمالي محاور المعوقات التي تواجه شركات التأمين في ليبيا

بالتوسع في تقديم خدمة التأمين التكافلي

الترتيب	مستوى المعنوية المشاهد	قيمة t المحسوبة	95% فترة ثقة لمتوسط المجتمع		الانحراف المعياري للعينة	متوسط عينة الدراسة	المعوقات
			الحد الأدنى	الحد الأعلى			
4	0.000	36.134	3.9462	3.5268	0.62900	3.73649	معوقات تتعلق بالقوانين والتشريعات.
1	0.000	52.441	4.3138	3.9925	0.48173	4.15315	معوقات تتعلق بالسياسة العامة للدولة.
5	0.000	31.371	3.8989	3.4254	0.71009	3.66216	معوقات تتعلق بالشركة.
6	0.000	27.630	3.7231	3.2139	0.76360	3.46847	القدرة المالية للشركة.
3	0.000	32.308	4.0213	3.5463	0.71240	3.78378	معوقات تتعلق بالخبرات والكفاءات العاملة بالشركة.
2	0.000	44.087	4.2594	3.8847	0.56183	4.07207	معوقات تتعلق بالظروف الخارجية.
	0.000	54.512	3.9428	3.6599	0.42418	3.80135	المجموع الكلي للمعوقات التي تواجه شركات التأمين في ليبيا بالتوسع في تقديم خدمة التأمين التكافلي.

كما أن متوسط إجابات مفردات عينة الدراسة حول (المجموع الكلي للمعوقات التي تواجه شركات التأمين في ليبيا بالتوسع في تقديم خدمة التأمين التكافلي) تدل على وجود معوقات تواجه شركات التأمين في ليبيا بالتوسع في تقديم خدمة التأمين التكافلي، لأن المتوسط الحسابي يساوي (3.80135) وهو أكبر من 3 (المتوسط الافتراضي للمقياس الخماسي).

وبما أن قيمة (t) المحسوبة لجميع أبعاد مقاييس بطاقة الأداء المتوازن أكبر من قيمة (t) الجدولية، التي تساوي (1.671)، وبما أن قيمة مستوى المعنوية المشاهد المقابلة لجميع الأبعاد أقل من (0.05) مستوى المعنوية المعتمد في الدراسة، عليه فإنه يمكن القول أن النتائج التي توصلت إليها الدراسة في عينة الدراسة تنطبق على مجتمع الدراسة.

المبحث الرابع: نتائج وتوصيات الدراسة:

أ. النتائج:

توصلت الدراسة الى مجموعة من النتائج جاءت على النحو التالي:

1. إن السياسة العامة للدولة تجاه التأمين التكافلي تعتبر من أهم المعوقات التي تواجه شركة ليبيا للتأمين في التوسع بتقديم خدمة التأمين التكافلي في ليبيا.
2. للظروف الخارجية تأثيراً سلبياً على قدرة شركة ليبيا للتأمين في تقديم خدمة التأمين التكافلي بشكل أفضل.
3. لعامل الخبرات والكفاءات العاملة بالشركة تأثير سلبياً على تقديم خدمة التأمين التكافلي.
4. من النتائج الواردة أيضاً اتضح أن هناك أثر سلبياً ناتج عن عامل القوانين والتشريعات فيما يتعلق بالمعوقات التي تواجهها شركة ليبيا للتأمين بتقديم خدمة التأمين التكافلي.
5. أما فيما يخص عامل المعوقات التي تخص شركة ليبيا للتأمين فقد رأت عينة الدراسة أن لها تأثير سلبياً على تقديم خدمة التأمين التكافلي.
6. تؤثر القدرة المالية للشركة بشكل سلبياً في التوسع في تقديم خدمات التأمين التكافلي.

ب: التوصيات:

- يمكن سرد مجموعة من التوصيات التي يرى الباحثان بأنها سوف تسهم في إنجاح العمل بنظام التأمين التكافلي، من أبرزها:
1. ضرورة قيام شركة ليبيا للتأمين بإجراء دراسات مستفيضة عن السياسة العامة للدولة والظروف الخارجية المحيطة بها فيما يخص تقديم صيغة التأمين التكافلي في ليبيا.
 2. الاهتمام بالعاملين بالشركة من خلال دمجهم بدورات تدريبية بالداخل أو الخارج فيما يخص تقديم صيغة التأمين التكافلي.
 3. ضرورة وضع قوانين خاصة بصيغة التأمين التكافلي والتي تعمل على حماية أطراف عقد التأمين التكافلي.
 4. ضرورة الاستفادة من التجارب الناجحة لبعض الدول فيما يخص تقديم خدمة التأمين التكافلي.
 5. نشر ثقافة العمل بنظام التأمين الاسلامي، وما له من مزايا في دعم وتعزيز المستوى الاقتصادي للأفراد بصفة خاصة والدولة بصفة عامة.

الملخص:

تهدف هذه الورقة إلى معرفة اهم المعوقات التي تؤثر في التوسع بتقديم صيغة التأمين التكافلي بشركة ليبيا للتأمين، وخاصة بعد التوجه في الآونة الاخيرة للعمل بالنظام المالي الإسلامي في جل المؤسسات المالية. عليه، افترضت هذه الدراسة عدد من المتغيرات المؤثرة في تقديم صيغة التأمين التكافلي والمتمثلة في: عامل القوانين والتشريعات، عامل توجهات الشركة، عامل القدرة المالية للشركة، عامل الكفاءات الإدارية في الشركة وعامل الظروف الخارجية. واعتمدت الدراسة في على أسلوب الاستبانة في عملية جمع البيانات. من نتائج التحليل الإحصائي اتضح أن كل المتغيرات لها تأثير على تقديم صيغة التأمين التكافلي بشركة ليبيا للتأمين بحيث احتلت السياسة العامة للدولة المرتبة الأولى، أما الظروف الخارجية كانت في المرتبة الثانية، وعامل الخبرات والكفاءات العاملة في الشركة في المرتبة الثالثة، وعامل القوانين والتشريعات في المرتبة الرابعة، وتأتي المعوقات الخاصة بالشركة في المرتبة الخامسة أما عامل القدرة المالية للشركة فيأتي في المرتبة السادسة والأخيرة من بين العوامل المؤثرة على قدرة الشركة في التوسع بتقديم صيغة التأمين التكافلي.

المراجع:

1. القرآن الكريم.
2. حسين عباس الشمري، التأمين واسباب نشأته في العالم (2012)، كلية الاقتصاد والادارة، جامعة بابل.
3. حسين عبدالمطلب الاسرج، التأمين التكافلي الإسلامي: واقع وآفاق (2013) مجلة الدراسات المالية والمصرفية، العدد الثاني.
4. حضري دليلة؛ بغداوي جميلة، الملتقى الدولي السابع حول الصناعة التأمينية الواقع العملي وآفاق التطوير – تجارب الدول (2012) صناعة التأمين التكافلي الإسلامي في دول مختارة بين الواقع، الآفاق والتحديات، كلية العلوم الاقتصادية، العلوم التجارية و علوم التسيير، جامعة حسيبة بن بوعلبي بالشلف..
5. رياض منصور الخليلي، مؤتمر التعاون الدولي: ابعاده وافاقه وموقف الشريعة الاسلامية منه (2010) قوانين التأمين التكافلي: الاسس الشرعية والمعايير الفنية، دراسة معيارية لاغراض تقنين اعمال شركات التأمين التكافلي.
6. سامي ابراهيم يس، قاسم الفكي جاد الله، فاعلية خدمات التأمين التكافلي في السودان دراسة حالة شركة التأمين الاسلامية (2005-2009)، مجلة العلوم الاقتصادية (2015)، vol.15(02)، 2014، كلية الدراسات التجارية، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا.
7. شنشونة محمد، خبيزة أنفال حدة، الملتقى الدولي السابع حول الصناعة التأمينية الواقع العملي وآفاق التطوير – تجارب الدول (2012) تطور صناعة التأمين التكافلي وآفاقه المستقبلية: تجارب بعض الدول العربية (البحرين - قطر - سوريا)، كلية العلوم الاقتصادية، العلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة حسيبة بن بوعلبي بالشلف..
8. عامر اسامة، أثر آليات توزيع الفائض التأميني على تنافسية شركات التأمين التكافلي : دراسة مقارنة بين شركة تكافل ماليزيا بماليزيا وشركة الأولى للتأمين بالأردن خلال الفترة 2008-2014 (2013)، رسالة ماجستير غير منشورة في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير ، جامعة سطيف.
9. عامر حسن عفانه، اطار مقترح لنظام محاسبي لعمليات شركات التأمين التكافلي في ضوء الفكر المحاسبي الاسلامي (2010)، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التجارة ، الجامعة الاسلامية غزة.
10. علاء الدين زعتري، الفروق المؤثرة بين التأمين التعاوني والتأمين التجاري (2010)، دار الافتاء العام، وزارة الاوقاف، مصر.
11. فلاق صليحة ، دور آليات الحوكمة في تفعيل أداء شركات التأمين التكافلي ، الاكاديمية للدراسات الاجتماعية والانسانية ، العدد (11) 2014، جامعة حسيبة بن بوعلبي بالشلف.
12. فلاق صليحة، متطلبات تنمية نظام التأمين التكافلي: تجارب عربية، رسالة دكتوراة غير منشورة (2015)، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة حسيبة بن بوعلبي، الشلف، الجزائر..

13. ماجد محمد على أبوشنب: أثر التحديات الميدانية على صناعة التأمين التكافلي بالمملكة العربية السعودية، أطروحة دكتوراه منشورة ، 2013، كلية الاقتصاد، تخصص إدارة، الأكاديمية العربية المفتوحة بالدنمارك.
14. محمد أكرم لال الدين؛ سعيد أبوهورارة، الملتقى الثالث للتأمين التعاوني، تجربة التأمين التعاوني الماليزية 2011، رابطة العالم الإسلامي، الهيئة الإسلامية العالمية للاقتصاد والتمويل، كوالالمبور.
15. محمد شريف بشير الشريف، تجربة التأمين التكافلي في سلطنة بروناي دار السلام، دراسة تطبيقية، المجلد الرابع، العدد الأول يونيو 2013، مجلة إسراء الدولية للمالية الإسلامية.
16. معمر حمدي، نظام التأمين التكافلي بين النظرية والتطبيق، دراسة بعض التجارب الدولية، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص مالية واقتصاد دولي، 2011-، 2012 جامعة حسيبه بن بوعلي، الشلف، الجزائر.
17. معمر فوادري فضيلة، الحاج نعاس فضيلة، الملتقى الدولي السابع حول "الصناعة التأمينية، الواقع العملي وآفاق التطوير - تجارب الدول (2012) التأمين التكافلي بين الأسس النظرية والممارسات العملية في الوطن العربي، جامعة حسيبه بن بوعلي بالشلف - كلية العلوم الاقتصادية، العلوم التجارية و علوم التسيير.
18. مصطفى غالب الحسن، التأمين التكافلي بين النظرية و التطبيق، رسالة ماجستير غير منشورة (2012)، كلية الحقوق، جامعة حلب،.
19. مؤسسة النقد العربي السعودي، المعهد العالي، مدخل الى اساسيات التأمين (2016)، مكتبة الملك فهد للنشر والتوزيع،.
20. مولاي خليل، الملتقى الدولي الأول (2011) التأمين التكافلي الاسلامي الواقع والافاق، "الاقتصاد الإسلامي، الواقع. ورهانات المستقبل، ، المركز الجامعي بقرادية - الجزائر.

الجدول رقم (03) نتائج تحليل محور معوقات تتعلق بالقوانين والتشريعات

الترتيب	مستوى المعنوية p-value	قيمة اختبار t	الانحراف المعياري S.D	المتوسط الحسابي \bar{x}	درجة الموافقة				ت	محتوى الفقرة	ت	
					موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق بشدة				
4	0.000	19.086	1.094	3.432	00.0	24.3	11	09	08	08	القوانين والتشريعات السارية لا تسمح لشركات التأمين بالتوسع في مزاولة أنشطة التأمين الإسلامي.	1
2	0.000	25.998	0.898	3.838	00.0	13.5	8.1	05	07	07	الإطار القانوني المنظم لعمل شركات التأمين ضعيف ويعاني من قصور في التطبيق.	2
1	0.000	30.780	0.780	3.946	00.0	5.4	16.2	02	08	08	عدم وجود جهات قضائية متخصصة والتي من شأنها تحقيق العدالة والتوازن بين المصالح في العلاقات التأمينية التكافئية.	3
3	0.000	21.714	1.045	3.730	01	03	11	03	10	10	صعوبة الالتزام بتطبيق النظم والقواعد الإسلامية على المعاملات التأمينية بالصيغة الإسلامية.	4
	0.000	36.134	0.6290	3.736	2.7	8.1	29.7	8.1	27.0	27.0	الدرجة الكلية حول محور معوقات تتعلق بالقوانين والتشريعات	

جدول رقم (04) نتائج تحليل محور معوقات تتعلق بالسياسة العامة للدولة

الترتيب	مستوى المعنوية p-value	قيمة اختبار t	الانحراف المعياري S.D	المتوسط الحسابي \bar{x}	درجة الموافقة				ت	محتوى الفقرة	ت	
					موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق بشدة				
3	0.000	32.644	0.745	4.000	00.0	00.0	27.0	17	10	10	قصور دور الدولة في التوجه نحو التأمين التكافئي كبديل عن التأمينات التقليدية	1
					00	00	10	17	10	10		
					00.0	00.0	27.0	45.9	27.0	27.0		

2	0.000	42.989	0.585	4.135	00	00	04	24	09	ت	إغفال دور الدولة في دعم مساهمة القطاع العام والخاص في العمل بنظام التأمين التكافلي	2
1	0.000	42.018	0.626	4.324	00	01	00	22	14	ت	عدم قيام الدولة بالاستفادة من تجارب بعض الدول التي لاقت نجاحاً شاسعاً في تطبيق صيغة التأمين التكافلي	3
	0.000	52.441	0.4817	4.153							الدرجة الكلية حول محور معوقات تتعلق بالسياسة العامة للدولة	

جدول رقم (05) نتائج تحليل محور معوقات تتعلق بالشركة

الترتيب	مستوى p-value	قيمة اختبار t	الانحراف المعياري S.D	المتوسط الحسابي \bar{x}	درجة الموافقة				ت	محتوى الفقرة	ت	
					موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق				غير موافق بشدة
4	0.000	21.382	1.015	3.568	00	07	09	14	07	ت	عدم قدرة شركة التأمين على تبني معايير تأمينية ذات علاقة بالتأمين التكافلي	1
3	0.000	21.731	1.029	3.676	01	04	09	15	08	ت	لا تعتمد الدولة على وسطاء مؤهلين، ومكاتب سمسة متخصصة في تسويق مخرجات التأمين التكافلي	2
1	0.000	21.714	1.045	3.730	00	08	02	19	08	ت	عدم مساهمة الشركة في نشر ثقافة التأمين التكافلي	3
2	0.000	26.254	0.852	3.676	00	04	09	19	05	ت	وجود مقاومة للتغيير من قبل الإدارات العليا للشركة ناتج عن الخوف من فقدان المراكز الإدارية	4
	0.000	31.371	0.7100	3.662							الدرجة الكلية حول محور معوقات تتعلق بالشركة	

جدول رقم (06) نتائج تحليل محاور القدرة المالية للشركة

الترتيب	مستوى p-value	قيمة اختبار t	الانحراف المعياري S.D	المتوسط الحسابي \bar{x}	درجة الموافقة					محتوى الفقرة	ت
					موافق بشدة	موافق	محايد	موافق غير بشدة	غير موافق		
3	0.000	18.268	3.324	3.32	01	10	07	14	05	ارتفاع التكاليف الإدارية الخاصة بتطبيق صيغة التأمين التكافلي كإشياء وحدات إدارية مستقلة وتعيين متخصصين في هذا المجال.	1
					2.7	27.0	18.9	37.8	13.5		
2	0.000	23.790	3.351	3.35	00	08	09	19	01	ارتفاع التكاليف المالية الخاصة بتدريب وتطوير العاملين بأقسام التأمين التكافلي.	2
					00.0	21.6	24.3	51.4	2.7		
1	0.000	23.590	3.730	3.73	00	05	08	16	08	عدم الإنسجام بين متطلبات التأمين التكافلي وبين أنظمة العمل التأميني المتبع من قبل الشركة.	3
					00.0	13.5	21.6	43.2	21.6		
	0.000	27.630	0.7636	3.468	الدرجة الكلية حول محور القدرة المالية للشركة						

جدول رقم (07) نتائج تحليل محور معوقات تتعلق بالخبرات والكفاءات العاملة بالشركة

الترتيب	مستوى p-value	قيمة اختبار t	الاتحراف المعياري S.D	المتوسط الحسابي \bar{x}	درجة الموافقة					محتوى الفقرة	ت
					موافق بشدة	موافق	محايد	موافق غير بشدة	غير موافق بشدة		
1	0.000	29.016	3.973	3.97	00	02	07	18	10	ندرة الكفاءات المتخصصة والكوادر المؤهلة في مجال التأمين التكافلي.	1
					00.0	5.4	18.9	48.6	27.0		
2	0.000	26.341	3.946	3.95	01	02	04	21	09	ضعف البرامج التدريبية لموظفي الشركة فيما يخص التأمين التكافلي.	2
					2.7	5.4	10.8	56.8	24.3		
3	0.000	20.572	3.432	3.43	00	08	11	12	06	غياب روح الإبداع من قبل موظفي الشركة فيما يتعلق بتقديم الأفكار البناءة والجديدة التي تعمل على تطوير أوجه التأمين التكافلي.	3
					00.0	21.6	29.7	32.4	16.2		
	0.000	32.308	0.7124	3.783	الدرجة الكلية حول محور معوقات تتعلق بالخبرات والكفاءات العاملة بالشركة						

جدول رقم (08) نتائج تحليل محور معوقات تتعلق بالظروف الخارجية

الترتيب	مستوى p- value	قيمة اختبار t	الانحراف المعياري S.D	المتوسط الحسابي \bar{x}	درجة الموافقة					ت
					موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة	
2	0.000	40.240	0.641	4.243	00	00	04	20	13	ت
					00.0	00.0	10.8	54.1	35.1	%
3	0.000	22.693	0.978	3.649	00	05	11	13	08	ت
					00.0	13.5	29.7	35.1	21.6	%
1	0.000	37.088	0.709	4.324	00	01	02	18	16	ت
					00.0	2.7	5.4	48.6	43.2	%
	0.000	44.087	0.5618	4.072	الدرجة الكلية حول محور معوقات تتعلق بالظروف الخارجية					

التهرب التأميني الناتج عن تدني المستوى الثقافي في المجتمع فيما يتعلق بالثقافة التأمينية.

عدم توفر البنية المحلية المناسبة لتفعيل العمل بالتأمين التكافلي.

الظروف الراهنة التي تمر بها ليبيا.